الابعاد الجيوبولتيكية لهشاشة الدول (دراسة في الجغرافية السياسية)

رشاد نعمة محمد
أ.د عبد العباس فضيخ دغبوش
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية - جامعة كربلاء

الملخص

إن بيئة المدينة تمثل أكثر البيئات الجغرافية تغيرا فإنها تعد أنموذجا مجسما لما أحدثه الإنسان في بيئته الجغرافية من بناء وتشييد وتغيير، وتمثل المدن في العصر الحاضر مراكز للقوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأماكن السيطرة والإبداع، وتستثمر فيها مبالغ ضخمة من الأموال، كما تشهد المدن معدلات نمو سكانية عالية لم تشهدها من قبل. كما تمثل المدن تجمعات اقتصادية ومباني وشبكات للمواصلات والاتصالات ومصادر للمعلومات وبالتالي فأن المدينة تعد بحق بيئة صنعها الإنسان لنفسه وبنفسه. وبما ان المدينة هي من صنع الإنسان، وهي تأوي مختلف الأجناس والأعراق والمواهب والتخصصات، فهي إذن تدرس من مختلف التخصصات العلمية من جغرافيين ومخططي المدن وعلماء الاجتماع والهندسة والسياسة والاقتصاد كل من الزاوية التي تهم تخصصه الدقيق .

لقد وصفت المدينة التي تتعرض الى العديد من الانتكاسات والمعرقلات في أداء وظائفها بالعديد من المصطلحات ومنها مصطلح (المدينة الهشة) وهذا المصطلح يستخدم على نطاق واسع لوصف المدينة وكذا مصطلحات المدينة (الفاشلة ، المنهارة ، الضعيفة ، غير المستقرة ، مدينة الازمة) كما يرتبط هذا المصطلح بعدم فعالية او عجز المدينة في توفير الخدمات والمتطلبات الأساسية لساكنيها .

الكلمات المفتاحية : الجيوبولتيك ، المدن ، الهشاشة ، المدن الهشة ، المدن المرنة.

(Abstract)

The environment of the city represents the most changing geographical environment, as it is an embodied model of what man has created in his geographical environment in terms of building, constructing, and changing, and cities in the present era represent centers of political, economic and social power, and places of control and creativity, and huge sums of money are invested in them, as cities witness growth rates A population high that has never been seen before. Cities also represent economic clusters, buildings, transportation and communication networks, and sources of information. Thus, the city is truly a man-made environment for himself and for himself. And since the city is man-made, and it houses different races, ethnicities, talents, and specializations, then it is taught by various scientific disciplines, including geographers, city planners, sociologists, engineering, politics, and economics, each from the angle that concerns his precise specialization.

Keywords: geopolitics, cities, fragility, fragile cities, flexible cities.

المقدمة.

اهتم الباحثون على مختلف اصنافهم وتخصصاتهم بدراسة المدينة باعتبارها ظاهرة بشرية تختلف عن باقي الظواهر الجغرافية من حيث المكونات الوظيفية والخدمية والعمرانية التي تحتويها والتي جاءت كنتيجة للتطورات الحضارية والتقنية التي مرت بها المجتمعات الحضرية ، باعتبار المدينة تمثل افضل البيئات الحضرية التي استطاع الإنسان أبتكارها واظهارها إلى حيز الوجود ،

فهي بوصفها مكاناً للاستقرار لكنها ليست مجرد تراكيب وهياكل معمارية وشوارع وازقة ومحلات سكنية، على ما يكمن خلف تلك المعالم العمرانية من مؤثرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، بل هي إلى جانب ذلك بناءات اجتماعية ومعايير سلوكية وقيم أخلاقية ونظم حضارية وثقافية ، فهي نتاج تراكمات فكرية وعقلية استغل من خلالها الإنسان المقومات الطبيعية والبشرية المحيطة به لصالحه حتى أصبحت بناءً انسانياً شاملاً ونسقاً حضرياً مركباً على درجة عالية من التنظيم المكاني. وأصبحت الكثير من مدن العالم لا سيما مدن البلدان النامية تعاني من مشاكل جمة وتعيقها عن قيامها بأداء وضائفها الأساسية نتيجة لعوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية وامنية وبيئية ...الخ.

مشكلة البحث:

ماهي المدن الهشة ؟ وماهي العوامل التي تؤدي إلى هشاشة المدن؟

فرضية البحث:

المدن الهشة وحدات تفتقر الى الترابط وتعاني السلطة فيها بعدم القدرة او الرغبة لأنجاز العقد الاجتماعي ، كما ان المدن الهشة تتصف وظائفها الأساسية بتدهورها السريع وتآكلها نتيجة للتراكم الكبير للمخاطر الخارجية والداخلية. وهناك العديد من العوامل التي تجعل المدن هشة او تزيد من هشاشتها ابرزها تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فعندما تفشل سلطات المدينة بالقيام بوظائفها الأساسية ، فأن شرعيتها تبدء بالتآكل وتصبح معظم أجزاء المدينة غير مستقرة وتدهور شيئاً فشيئاً ، وتسود الجريمة والانحلال الاجتماعي وغياب القانون.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن الأسباب أو العوامل التي تؤدي إلى هشاشة المدن ، فضلاً عن الكشف عن الاسباب أو المقومات التي تجعل المدن مرنة أو تزيد من مرونتها.

مبررات البحث:

تعاني المدن الهشة من أزمات مختلفة تعصف باستقرارها وتحد من تطورها وتصبح عاجزة عن سد احتياجات ساكنيها ، مما يدفعنا بالبحث إلى الأسباب التي انتجت الهشاشة للمدن ومعرفة جوانب الخلل لكي تكون هذه الدراسة منطلقاً من أجل وضع حلول تدعم المدن الهشة للنهوض من واقعها المتدهور والوصول بها إلى مصاف المدن المرنة .

منهجية البحث:

بالاستناد إلى إشكالية البحث وفرضيته التي يرغب الباحث بالبرهنة عليها لذلك فإن البحث سيعتمد على المنهج الوظيفي والمنهج التحليلي في الجغرافية السياسية اساساً لغرض تحليل المعطيات رغبةً في التوصل إلى حلول مقبولة مبنية على رؤى وتوجهات جيوبولتيكية متكاملة.

اولاً - مفهوم الجيوبولتيك :

وهو مصطلح في الاصل مكون من كلمتين هما (Geo) وتعني الأرض ، وكلمة (Politic) والتي تعني السياسة ، فهي بهذا المعنى تجمع بين علم الجغرافية وعلم السياسة [1] والجيوبولتيك فرع من الجغرافية السياسية يدرس علاقة الدولة بمحيطها الخارجي وسياستها الخارجية وتأثيرها وتأثرها بالعالم الخارجي وكيفية صياغة السياسات التي تحقق لها اكبر العوائد وتجنبها المخاطر[2]

أن مصطلح الجيوبوليتيك ظهر لأول مرة في الجغرافية السياسية على يد المؤرخ السويدي (رودولف كيلين) (1864-1922) والذي الف كتابين كان لهما الأثر الواضح في نمو وتطور الجيوبولتكس اولهما (الدولة كمظهر من مظاهر الحياة) الذي اصدره عام (1917م) وثانيهما

(الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي) الذي أصدره عام (1920) ومن رأيه انه لما كانت الدولة كائناً حياً فالرقعة التي تشغلها هي جسمها اما العاصمة والمركز الإداري هي قلبها ورئتاها [3] سرعان ما تلقف هذا المفهوم الجغرافيون والسياسيون الالمان الذين كانوا من اكثر او اشد المتحمسين و اكثرهم تطرفاً في هذا المجال والتي اصبحت لاحقاً سلاحاً فعالاً بيد السياسة النازية وتطبيقها في المجال والنزعة التوسعية الألمانية [4]

ورد العديد من التعاريف لمفهوم الجيوبوليتكس ومن بينها انها العلم الذي يعد اكثر تطوراً من الجغرافية السياسية والذي يعتنق فلسفة القوة ويرسم الخطط الاستراتيجية للدولة في حالة المستقبل [5] كما يعرف الجيوبوليتكس على انه التطبيق العملي للجغرافية السياسية في محيطها السياسي والاجتماعي فهو تحليل للقوة القومية الناتجة عن الطبيعة الجغرافية [6] ،اذن فالجيوبوليتيك هي جزء او فرع من علم واسع الا وهو الجغرافية السياسية ، وان الجغرافية السياسية هي الاساس الذي تفرعت منه الجيوبوليتكس [7] كما تعرف الجيوبلتيك بأنها علم علاقات الأرض بالعمليات السياسية وهي فن قيادة السياسة العملية [8]كما تعرف الجيوبولتيك بأنها وليدة الجغرافية السياسية لأنها تعد المحرك لما تناوله أو يتناوله هذا العلم حقائق والتي تجعل منها مادة يستعين بها الزعماء السياسيين[9].

ثانياً - مفهوم الهشاشة :

1 - مفهوم الهشاشة لغة :

الهشاشة لغة من (الهش والهشيش في كل شيء فيه رخاوة أو لين ومن الرجال البش المسرور ومن الخيل الكثير العرق ويقال فرس هش العنان خفيف العنان مطواع)[10] والهشُّ : الذي يقبل الكسر بسهولة (الهشّاشَة) القربة وما شاكلها التي يسيل ماؤها لرقتها ، (الهَشَاش) : هشاشة العظام وهو مرض يصيب الهيكل العظمي [11] و(الهشاش) يقال خبز هشاش هش و(الهشيش) الهش والهشيم أو ضعيف البدن [12].

2 - مفهوم الهشاشة اصطلاحاً :

ظهر في العقود الاخيرة العديد من المؤشرات لموضوعات سياسية واجتماعية وتنموية وتعليمية، ويعد مؤشر الدولة الهشة من المؤشرات الحديثة الشاملة ، هذا المؤشر بدأت يصدره صندوق السلام الأميركي [*] منذ عام (2005) والذي تم استخدامه عام (2014) ليحل محل مصطلح الدولة الفاشلة ، ان مفهوم الدول الهشة يضم في بنيته اكثر من (12) مؤشراً مستخلصاً من (اكثر من 100 مؤشراً فرعياً)، وابرز هذه المؤشرات ،السياسية والاجتماعية والاقتصادية تجمع في رقم واحد ، يضم مؤشر الدول الهشة جميع الدول ذات السيادة والبالغ عددها (178) دولة ، وتؤكد منهجية صندوق السلام ان البيانات التي تعتمد في مؤشرها يتم التحقق منها وتقيمها عبر مراجعة نقدية لآلاف الوثائق من قبل خبراء يمتلكون خبرات كبيرة في هذا المجال من خلال تطبيق العديد من المعايير البحثية بالاستناد الى منهجية العلوم الاجتماعية الشاملة [13] .

تصنف المؤشرات (12) الى (5) مجموعات، يأتي في مقدمتها مؤشرات التماسك وتضم (3) مؤشرات، وثانيها المؤشرات الاقتصادية وتضم ايضاً (3) مؤشرات ، وثالثهما المؤشرات السياسية وتشمل كذلك (3) مؤشرات، اما المجموعة الرابعة (الاجتماعية) تضم مؤشرين اثنين ، اما المجموعة الخامسة تشمل مؤشراً واحداً . ان الهدف العام من مؤشر الدولة الهشة يهدف الى فهم واسع لقدرات الدولة والضغوط التي لها النصيب الأكبر في مستويات هشاشتها وعدم قدرتها على التعافي من خلال رصدها على مقياس رقمي يتراوح من (0 – 10) لكل مؤشر من المؤشرات الاثني عشر السابقة الذكر ، فكلما سجلت دولة ما درجة الصفر او اقرب الى الصفر على أي من المؤشرات (12) يكون تقيمها اكثر إيجابية ، اما اذا سجلت دولة ما درجة اقرب (10) نقاط يكون مؤشرها سلبياً ، وبذلك فأن مؤشر صندوق السلام يتراوح بين (0 – 120) وهو يمثل مجموع النقاط التي يتم تسجيلها في المؤشرات الاثني عشر ، وعليه فكلما اقترب نصيب الدولة من (120) نقطة كانت اكثر هشاشة ، وفي المقابل اذا اقترب نصيب الدولة من الصفر في كل المؤشرات فتكون اكثر استقراراً وأصبحت اكثر بعداً عن ما يسمى بالدولة الهشة [14] .

يعد مفهوم الهشاشة من ابرز المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة الصراعات الدولية وفقدان الدول المشمولة بهذا المفهوم لوظائفها وخدماتها والتزاماتها إزاء مواطنيها ضمن مؤشرات حددتها المنظمات الدولية في إصدار تقارير سنوية حول الدول الهشة والتي كانت تصدر تحت عنوان (الدولة الفاشلة) منذ عام (2005) وغيرت في عام (2014) إلى الدولة الهشة التي تضم قائمة الدول ذات السيادة في الأمم المتحدة فقط ، من دون احداث تغيير للمعايير والسياقات المتبعة في المؤشرات السابقة للدولة الفاشلة ، هدفها الابتعاد عن الخطاب الذي يعيق عمل الحكومات ، وباتجاه آخر يدفع الحكومات لتحسين الاوضاع التي تؤدي إلى الصراعات والعنف[15].

الا ان المفهوم الأكثر قبولاً للدول الهشة هو المفهوم الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية (OECD) التي وصفت للدول الهشة بأنها (عدم امتلاك الحكومات والهيئات العمومية الإرادة السياسية او الإمكانات لحماية المواطنين وضمان الامن ، كما ان الدولة غير قادرة على مكافحة الفقر والتسيير الفعال للقضايا العمومية [16] وهذا التعريف بدوره ينعكس على الوحدات الادارية (المدن) وعدم إمكانية أنظمتها السياسية على ضمان امن المواطن ومكافحة الفقر والجريمة.

توصف الهشاشة بأنها مزيج من التعرض للمخاطر وعدم كفاية قدرة التكيف للدولة والنظام أو المجتمعات لإدارة واستيعاب أو تخفيف هذه المخاطر. يمكن أن يؤدي الهشاشة إلى نتائج سلبية بما في ذلك العنف، وانهيار المؤسسات ، والنزوح ، والأزمات الإنسانية أو حالات الطوارئ الأخرى ، وتقاس المخاطر والقدرات بخمسة أبعاد: اقتصادية ، وبيئية ، وسياسية ، وأمنية ، ومجتمعية. بالإضافة إلى ذلك ، يتم قياس القدرات على مستوى الدولة ، فضلاً عن دمج الآليات الرسمية وغير الرسمية المختلفة التي يمكن للمجتمعات الاعتماد عليها للتعامل مع الأحداث والصدمات السلبية[17] .

وترتيباًعلى ما سبق فقد قام (صندوق السلام) بتصنيف الدول الى أربعة مستويات رئيسة وبحسب النتائج المسجلة ، أولها الدول المستدامة ، وهي الدول التي تتراوح مجموع نقاطها المسجلة بين (0 - 29.9) ، وثانيها الدول المستقرة التي تتراوح مجموع نقاطها بين (30 -59.9) وثالثهما الدول المحذرة (لديها تحذير) وهي الدول التي تتراوح مجموع نتائجها بين (60 – 89.9) وآخر المستويات الدول ذات النتائج التي تتراوح بين (90 – 120) وهي الدول التي لديها انذار مرتفع جداً [18].

كثيراً ما يتعرض مقياس تحديد الدول على أنها هشة أو "مخفقة" للعديد من الانتقاد لأن ذلك المقياس ينقصه الوضوح ويشتمل على عدد متنوع من الاوضاع وأنه يمثل عنواناً أغرق الساسة في استخدامه لقياس الدول وفقاً للعديد من المعايير الغربية المثالية للحكم ومع ذلك بالإمكان استخدام مفهوم الهشاشة للدلالة عن انهيار العلاقة المفترضة بين الدولة والسكان بعد عجز الدولة عن تلبية رغبات المواطنين وتطلعاتهم[19] .

ثالثاً- مفهوم المدن الهشة:

يعد مفهوم المدن الهشة من المواضيع الحديثة نسبياً ، وأول من استخدم وأبتكر هذا المفهوم السيد (Robert Muggah) وهو مدير معهد (Igarape) وهو مؤسسة بحثية برازيلية مقرها مدينة ريودي جانيرو ، يركز هذا المعهد على قضايا الأمن والتنمية الناشئة والبحث والمناقشة المستنيرة واهم برامجه (امن المواطن ، الامن السيبراني ، التنمية المستدامة)[20]

حيث يعرف المعهد المدن الهشة بأنها وحدات متروبوليتانية تفتقر الى الترابط وتعاني السلطة فيها بعدم القدرة او الرغبة لأنجاز العقد الاجتماعي ، كما ان المدن الهشة تتصف وظائفها الأساسية بتدهورها السريع وتآكلها نتيجة للتراكم الكبير للمخاطر الخارجية والداخلية ، وهذه المخاطر قد تكون (سياسية ، اجتماعية ، بيئية ، اقتصادية) ويعتمد المواطنون على انفسهم لتلبيت احتياجاتهم [21] .

حيث ان المدن الهشة تدار من قبل سلطات معقدة ذو نظام متداخل بين الدولة والا دولة، وتعاني تلك المدن من سطوت المليشيات والعصابات والمجرمين[22] .

إن الضغوط التي يسببها التحضر السريع ، والهجرة الجماعية للناس إلى المدن تزيد من الهشاشة في المدن المتقدمة واعتبارًا من عام (2016)، يسكن 54.5٪ من سكان العالم في المناطق الحضرية وبحلول عام (2030)، سيزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في المدن من 4 مليارات الى 6 مليارات شخص ، اذ تعد المدن المتقدمة جذابة بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بسرعة التحضر لأنها مراكز اقتصادية تقود اقتصاد أمتهم وتمثل الوظائف والموارد من خلال تضخيم الإنتاجية الاقتصادية على سبيل المثال مدينة لندن التي تمثل ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة ، ويأتي 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة من المدن المتقدمة كما أن التهديدات التي تواجهها مدينة ما تؤثر على المدن المتقدمة الأخرى. على سبيل المثال أثرت أزمة الهجرة في روما على الانتخابات الإيطالية الوطنية لعام (2018)، كما تعرضت فيينا وميونيخ لضغوط مماثلة ، كمتا قسمت أزمة المهاجرين الاتحاد الأوروبي[23] .

تعرض المدن الهشة أنظمة حكم مختلطة معقدة. كما ان هذه المدن لا تفتقر بالضرورة إلى وجود الدولة، كما أنها ليست غير خاضعة للحكم فهي عبارة عن ساحات رئيسية لأشكال متداخلة من النظام الذي يشمل الاستقرار الذي تقوده الدولة والتهدئة والرقابة الاجتماعية من جانب ، وغياب النظام والقانون والحكم الإجرامي والعصابات والمليشيات من جانب آخر[24] غالبًا ما تظهر أشكال العنف المختلفة في المدن الهشة التي تقوض مؤسسات الدولة. وتشمل هذه: الحرمان المركز والتفاوت الاجتماعي والدخل ، وبطالة الشباب ، وإلافلات من الشرطة والقضاء، والتعرض للمخاطر الطبيعية المفاجئة - بما في ذلك الفيضانات والزلازل ، والتدفقات السريعة للسكان النازحين ، وصدمات الأسعار المفاجئة [25] وقد وجد أن هشاشة المدن لا يبدو أنها مقتصرة على البلدان النامية الفقيرة ، كما أن البلدان المتوسطة الحجم والسريعة النمو تبدو أكثر عرضة للخطر مثل فنزولا وكوبا والمكسيك وجمهورية جنوب افريقيا ودول جنوب شرق اوروبا [26].

رابعاً – مظاهر هشاشة المدن :

تصبح المدن هشة عندما تصبح شرعية وسلطة وقدرة مؤسساتها غير قادرة على الوفاء بالوظائف الأساسية بشكل كافٍ مثل ضمان الأمن والسلامة للمواطنين والممتلكات والبنية التحتية ، الوصول إلى المياه والكهرباء و الصرف الصحي والحفاظ على القواعد والحقوق الأساسية. في مثل هذه الحالات يلجأ المواطنون إلى أجهزتهم الخاصة لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم. في مثل هذه الظروف ، قد ينشئ السكان أنظمة متوازية أو مختلطة للحكم والنظام والأمن [27] .

هناك العديد من الأسباب التي تجعل المدن هشة او تزيد من هشاشتها ابرزها تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فعندما تفشل سلطات المدينة بالقيام بوظائفها الأساسية ، فأن شرعيتها تبدء بالتآكل وتصبح معظم أجزاء المدينة غير مستقرة وتدهور شيئاً فشيئاً ، وتسود الجريمة والانحلال الاجتماعي وغياب القانون .وابرز عوامل هشاشة المدن هي:

1- الفساد الإداري

يعرف الفساد الإداري بأنه سوء استغلال السلطة العامة لغرض الحصول على مكاسب خاصة [28] كما يعرف الفساد الاداري بأنه استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح او منافع خاصة ، كما يعرف بأنه سوء استغلال السلطة لمنافع خاصة وهو يشمل كل المكاسب المادية لتعزيز السلطة الإدارية [29] كما يقصد به النشاطات المشبوهة التي تحدث داخل جهاز اداري حكومي والتي تحرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي الذي يتمثل بسد متطلبات وحاجات الجمهور والمصلحة العامة وحرفه الى تحقيق رغبات او مصالح خاصة ويشمل ذلك الابتزاز والرشاوي والاحتيال والاختلاس التي يقوم بها المسؤول العمومي سواء كان ذلك بأسلوب فردي او جماعي منظم [30] ، وتحت مسمى الفساد الإداري تندرج كل ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية او الخاصة عندما يتعلق الامر باستغلال

الوظيفة العامة وبشكل مباشر للحصول على منافع خاصة او بصورة غير مباشرة وذلك من خلال اللجوء الى المحسوبية والوساطة في الوظائف العامة، اما فيما يخص الفساد الإداري في القطاع الخاص عندما يتعلق الامر بالشركات او المؤسسات غير الحكومية كالعمولات والرشاوى ، التهرب الضريبي ، الغش الكمركي ، افشاء اسرار العقود والصفقات من اجل الحصول على أرباح ومنافع خارج حدود القوانين المتبعة في المؤسسات والشركات العامة والخاصة [31] .

ومن العوامل المهمة الأخرى لشيوع الفساد الإداري في المجتمعات هو العامل السياسي والذي يتمثل بغياب القدوة السياسية أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد ة والقضاء عليه او الحد منه نظراً لانغماس بعضهم بقضايا فساد او عدم تفعيل لإجراءات التي تحد من الفساد وتعميق مايسمى بثقافة سيادة القانون والنزاهة وكذلك المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية وضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتفشي البيروقراطية الحكومية [32]، كذلك تعد العوامل الاجتماعية والثقافية اثر كبير في استشراء الفساد ، حيث كلما كانت الروابط الاجتماعية قوية بين افراد القبيلة او الطائفة الواحدة كلما كان هناك زيادة في الفساد بسبب تفضيل المسؤولين الحكوميين أقاربهم واعطائهم الوظائف المهمة التي تحقق لهم المكاسب الخاصة غير المشروعة ، كما ان انخفاض عدد الافراد الذين يطولهم القانون بتهمة الفساد وافلات المذنبين من العقاب يساهم بدرجة كبيرة بتغلغل الفساد في المجتمع وصعوبة القضاء عليه [33] .

2- سيادة الفقر :

للفقر العديد من الآثار التي تنعكس بشكل سلبي على المدينة وقاطنيها، حيث هناك علاقة طردية بين الفقر والجريمة ، فكلما ارتفعت مستويات الفقر قابله ازدياد في عمليات الجريمة المنظمة ، كذلك يرتبط الفقر برداءة المساكن وعدم تلبيتها لمتطلبات السكن من حيث المساحة والنوعية وتهوية وكفاءة الصرف الصحي، كذلك يحد الفقر من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ويزيد من العزلة الاجتماعية، كما ان المناطق التي تعاني من الفقر تعاني ايضاً من غياب او ضعف التنمية وانتشار العشوائيات وغياب الامن[34] .

لقد طورت العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية العديد من البرامج الغرض منها الحد من الفقر أو التخفيف منه مثل التسهيلات المصرفية والمساواة بين الجنسين والرعاية الصحية الأساسية والتغذية وقضايا حقوق الانسان ، إذ ان التمويل والقروض وتوفير الموارد للفقراء او محدودي الدخل ينقص كثيراً من الاعتلال النفسي، كما ان زيادة فرص التعليم للأشخاص الذين يعانون من الفقر والتي لها الأثر الفعال في انقاص الاجهاد النفسي وتعزيز الصحة النفسية وبالتالي حدوث تغير اجتماعي للمستهدفين نحو الأفضل من خلال إحساس الفتيات او الشباب بالتباهي والفخر والتقدير الذاتي وزيادة ثقتهم في التعبير نفسهم او حقوقهم وانقاص الحواجز واغتنام الفرص ، وقد صاحب هذه النتائج كلها بالوقاية من الاعتلال النفسي والاكتئاب ونقص الاضطرابات النفسية[35] .

3- التحضر غير المتوازن:

يعرف التحضر بأنه الزيادة المطلقة في عدد السكان الحضر عند مقارنتها بالزيادة في سكان الريف والتي تكون دائماً اقل من الزيادة التي تحدث للسكان الحضر [36]،ويعرف بأنه عملية الانتقال من مهنة الزرعة الى غيرها من المهن الشائعة في مدينة ما بعد الهجرة اليها من الريف وما ينتج عن ذلك من تغير في الأنماط السلوكية [37]. كما يعرف التحضر بأنه تمركز سكان كانوا عاملين في الزراعة ومنتشرين في مساحات واسعة واستقرارهم في مساحات او مراكز حضرية صغيرة الحجم نوعاً ما والتي تشكل التجارة والصناعة نشاطاتها الرئيسية [38] .

يتضح مما سبق ان التحضر هو حركة او انتقال السكان اتجاه المدن واكتسابهم انماطها السلوكية بعد تخليهم عن الريف ومهنة الزراعة لأسباب طاردة متعددة تتعلق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والخدمية ، تقابلها عوامل جذب للمدينة ، كما ذهب آخرون ان عملية التحضر هي

التعبير الكمي عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع محدد بحيث يبدأ افراد ذلك المجتمع بأضعاف صلتهم بالريف او الزراعة بعد دخولهم المدينة بحدوها الطبيعية والاجتماعية [39] .

ان عملية التحضر الكبير وغير المنظم داخل المدينة يؤدي الى زيادة عمليات العنف وارتفاع معدلات الجريمة ، حيث ان المدن التي تتصف بزيادة كبيرة بعدد السكان تعاني من عدم قدرتها من القيام بوظائفها الأساسية المقدمة للسكان ، فضلاً عن عدم امكانيتها في تقديم الخدمات لهم ولاسيما الخدمات الاجتماعية الضرورية (الصحية والتعليمية والأمنية) ، كما ان المدن التي تعاني من الزيادة المفرطة في عدد سكانها وبغض النظر عن مصدر هذه الزيادة (طبيعية او الهجرة) تعاني من ارتفاع نسب الجريمة عند مقارنتها بالمدن الأقل تحضراً ، حيث ان نمو المدينة من الناحية السكانية وبنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الجريمة والعنف بنسبة (1.5 %) وهناك مقياسان لهذا العامل هو نسبة النمو للسكان (%) خلال مدة زمنية تقدر بعشرة سنوات ، اما المقياس الاخر هو حجم المستوطنات غير الرسمية (%) من مساحة المدينة الكلية التي تبين التحضر غير المنتظم او غير المتوازن ، يضاف الى هذا ان المدينة التي تتصف بمعدلات نمو سكاني مرتفعة تشهد درجة عالية من عدم النظام او التوافق الاجتماعي بين ساكنيها [40]. ومثال على ذلك السكن العشوائي (التجاوزات) التي تظهر للعلن في المدينة بعد ارتفاع حجم السكان فيها كما هو الحال في مدينة كربلاء والتي شهدت موجات متعددة من الهجرة والنزوح من المحافظات العراقية الأخرى والتي أدت الى حدوث نمو سكاني كبير .

4- التهميش الاجتماعي وعدم تساوي الفرص :

يعرف التهميش الاجتماعي بأنه عملية ابعاد الافراد او منعهم بشكل متعمد ومنهجي او رفض الوصول الكامل الى مختلف الحقوق والموارد التي تتوفر عادة لأعضاء مجموعة او جماعة مختلفة والتي تعد أساسية لتحقيق التكامل الاجتماعي ضمن تلك المجموعة المعينة او المحددة ، ويشمل على سبيل المثال (السكن ، العمل ، الرعاية الصحية ، المشاركة المدنية ، المشاركة الديمقراطية) اما التهميش الفردي هو منع الفرد من المشاركة الفعالة في المجتمع ومن امثلة ذلك استبعاد الافراد ذوي الإعاقة من القوى العاملة في المجتمع [41].

يعتبر التهميش سبباً رئيسياً في تشظي المجتمع وظهور بؤر الانقسام والفساد والتوتر ؛إذ يعمل التهميش الاجتماعي بالضد من حالة الاندماج والتعاون التي ترتكز عليها المجتمعات[42] وارتبط التهميش الاجتماعي بسوء التكيف أذ يميل الافراد المهمشون الانقطاع أو التخلف عن ممارسة معظم التقاليد وهو مصحوب بقدر كبير من التمايز الاجتماعي وفقدان الهوية وشعور الفرد بالاستثناء بالحرمان من ممارسة الحياة الاجتماعية بشكل تام وفقد الاهتمام الإيجابي بالحياة الحاضرة والمستقبل [43] .

من الأسباب الأخرى للتهميش هو غياب العدالة لأسباب متعددة قد تكون عنصرية ، قومية ، دينية ، طائفية ، عرقية، حيث يكون هناك اهتمام بفئة معينة دون غيرها او بجزء معين داخل المدينة دون المناطق او الأجزاء الأخرى، حيث يؤدي التهميش الاجتماعي (الصحي، التعليمي ، الاقتصادي) وكذلك الوضع الطبقي والمادي الى حدوث أزمات داخل المدن تتعلق بسوء الوضع الصحي وانتشار الامراض وزيادة نسبة الوفيات ، وارتفاع الجريمة نتيجة لارتفاع نسبة البطالة ، وضعف التعليم .

5- العنف وفقدان الامن :

هو أحد العوامل العديدة التي يمكن أن تسهم في الهشاشة ومع ذلك فهو ليس العامل الوحيد، كما ان وجود العنف لا يعني تلقائيًا أن السياق هش اذ ان العنف مدفوع بشكل متزايد بعدم الاستقرار السياسي المحلي ، وفي اغلب الأحيان يعود انتشار العنف السياسي إلى وجود مؤسسات ضعيفة هيكلياً تقودها الحكومات التي تمارس الإقصاء الاقتصادي والسياسي المنهجي لقطاعات المجتمع. وهذا بدوره يعمق أزمة شرعية الدولة ، ويؤدي إلى انهيار العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن ، ويمكن أن يؤدي إلى استمرار دورات الفقر وأشكال أخرى من العنف ، بما في ذلك الصراع، يمكن أن تتجذر الشبكات الإجرامية في هذه الظروف ، حيث يسمح ضعف سيادة

القانون لمرتكبي جرائم القتل والعنف بين الأشخاص بالتصرف مع الإفلات من العقاب ضد المواطنين المستضعفين[44].

ان ضعف قدرة الدول ومؤسسات العدلية على السيطرة على الأسلحة أو معاقبة العنف يزيد من حدة هذه المخاطر، حتى المستويات المنخفضة من العنف قد يكون من أعراض الهشاشة، كما في حالة الدولة شديدة التجريم (النظام الدكتاتوري) التي غالبًا ما تظهر تهديدات متعددة وعلى وجه الخصوص المدنيون ، النساء ، الشباب ،كثر عرضة لخطر العنف من الفاعلين الذين يمارسون العنف كأداة للسلطة والربح والتلاعب، يشمل العنف الإرهاب الذي تتبناه الدول والمجرمون والجماعات المسلحة بشكل متزايد كما هو الحال في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وخاصة في الدول التي تشهد الصراعات وعدم الاستقرار مثل ليبيا واليمن وسوريا والعراق وأفغانستان.

كما ان المستويات المرتفعة من العنف المسلح وانعدام الأمن في المدن له تأثير مدمر على تنمية الدولة ، مما يؤثر على النمو الاقتصادي وغالبًا ما يؤدي إلى مظالم طويلة الأمد يمكن أن تستمر لأجيال ففي حالة وجود نزاع أو عدم وجود سيادة القانون ينتشر العنف الجنسي والجريمة والاستغلال والتعذيب ويجب على الدول اتخاذ تدابير لحماية أولئك الافراد او الأشخاص الأكثر تعرضًا للخطر[45] .

6- البطالة

تعرف البطالة بأنها فائض عرض العمل عن الطلب عند مستوى معين من الأجور، كما عرف مكتب العمل الدولي العاطلين عن العمل بأنهم كل الافراد فوق سن معين وبدون عمل وهؤلاء الافراد مستعدين للعمل ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه خلال فترة زمنية مرجعية [46].

كما يعني مفهوم البطالة عدم وجود فرص عمل لمن يرغب او يريد العمل وقادر عليه وهو في سن العمل، أي انها تشمل العاطلين عن العمل من الراغبين فيه وبذلك فأن البطالة ضمن هذا المفهوم لا تشمل الأشخاص من هم خارج سن العمل والذي تحدده قوانين الدولة عادة او الأعراف والتقاليد السائدة في مجتمع معين، كما انها لا تشمل من هم في سن العمل والقادرين عليه من غير الراغبين فيه ، كما انها لا تشمل غير القادرين على العمل رغم انهم في سن العمل كالعجزة والمرضى وغيرهم من الفئات التي لا تستطيع العمل ، كما يستبعد من العاطلين عن العمل الافراد القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون مثل الطلاب والمتقاعدين وربات البيوت [47].

ان المدن التي يعاني سكانها من البطالة وخاصة الفئة المنتجة (الشباب) ترتفع نسب تعرضها للهشاشة لأنها معرضة للعنف والانحلال الاجتماعي (تعاطي المخدرات، السرقة، القتل، الفساد الأخلاقي) . وهناك علاقة قوية وطردية بين البطالة في المدينة والعنف، فكلما ازدادت نسب العاطلين عن العمل ازداد معها مستوى العنف الحضري تصل أحيانا الى القتل . المقياس الممكن استخدامه هنا هو نسبة السكان الذكور) الذين يعملون بدوام كامل [48]. وهنا لابد ان نؤكد ان لآثار البطالة الاقتصادية (الفقر وتراجع التنمية واستشراء الفساد) والاجتماعية (سوء العلاقات والروابط الاجتماعية وانتشار الجريمة وانحراف الشباب) والسياسية (تهديدات وتوترات للنظام السياسي وعدم استقرار الدولة) ينتج عن هذا الثلاثي الإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة وفرض سطوتها على الدولة .

7- ضعف الحالة الصحية :

تعرف الصحة بأنها السلامة الكاملة جسدياً وعقلياً وهي تشمل قدرة الفرد على ممارسة مختلف الأنشطة التي يمارسها اقرانه في السن نفسه وتخلصه من المرض والعوق ، وتعد الرعاية الصحية حق من حقوق الانسان ومتطلب أساسي له والتي يجب ان تلتزم الحومة بتوفيرها للافراد بغض النظر عن الجنس والدين والعرق [49] ،وتمثل المؤسسات الصحية احدى اهم ملامح التقدم لدى المجتمعات المعاصرة التي تعكس مدى تحضر البلدان من خلال ما تقدمه هذه البلدان من عديد

الخدمات الصحية لمواطنيها المتمثلة بالمراكز الصحية الأولية والمستشفيات ، فضلاً عن العيادات والصيدليات التخصصية [50] .

اذ تعد الصحة من اهداف ومتطلبات تحقيق التنمية البشرية لأن التمتع بصحة جيدة يرافقها توفر مؤسسات ومستلزمات الوقاية من الامراض من اساسيات تقدم المجتمع ورفاهيته ويعد الغذاء الصحي في مقدمة الحاجات التي تدل على رفاهية المجتمع في حالة اشباعها ، باعتبار ان التغذية السيئة تؤدي الى اعتلال صحة الفرد وتحد من قدرته على مقاومة الامراض المختلفة [51] وكذلك ضعف إنتاجية الشخص وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي له الذي يؤدي الى سوء تغذيته ، ولذلك حرصت الحكومات المحلية او المركزية على توفير المواد الغذائية الأساسية لشعوبها [52] .كذا ان تدني الخدمات الصحية المقدمة في المدن احد عوامل هشاشتها وعجزها عن تقديم الخدمات الضرورية لساكنيها بسبب قلة الكوادر الطبية وقلة الأجهزة والتشخيص الخاطئ والاخطاء الطبية والعلاج غير المناسب وعدم كفاية المرافق او الممارسات الاكلينيكية وعدم سلامتها او افتقار مقدمي الخدمات الصحية للقدر الكافي من التدريب والخبرة الطبية اللازمة هي السمات السائدة في المدن الهشة [53] .

خامساً- خصائص المدن الهشة [54] :

1. ضعف المؤسسات العامة للدولة وضعف البنى التحتية ولاسيما التعليم والصحة وطرق النقل والتجارة وغيرها مما يؤدي الى ارتفاع نسب وفيات الأطفال وانخفاض متوسط عمر الانسان.
2. العجز عن تحقيق الاستقرار والسلام لمواطنيها .
3. لاتخضع كامل أراضيها لسيطرتها العسكرية والامنية.
4. لا تحقق نمواً اقتصادياً وغياب العدالة الاجتماعية في الغالب .
5. ارتفاع معدل العنف الاجرامي والسياسي .
6. الصراعات التي تعاني منها المدن وخاصة الصراعات العرقية والدينية والثقافية والطائفية.
7. انتشار الفساد المالي والإداري والسياسي [55].

سادساً - مؤشرات المدن الهشة :

لا تقتصر المدن الهشة على الدول الهشة أو البلدان المتضررة من النزاعات إذ تظهر جميع المدن درجة معينة من الهشاشة المؤسسية لكن مدى هشاشتها يختلف بشكل كبيربين مدينة وأخرى ، مثل حلب وبانغي (في جمهورية افريقيا الوسطى) وكاراكاس ،اذ تصل المؤسسات الحضرية إلى نقطة الانهيار. كذلك مدن مثل أبوجا وإندور(الهند) ونيروبي معرضة للخطر أيضًا - وإن كان بدرجة مختلفة، حتى المدن المتطورة والمخططة جيدًا نسبيًا مثل أكرا وجوهانسبرج وإسلام أباد ليست محصن بشكل كامل ضد الهشاشة ، تحدث هشاشة المدينة عندما تكون السلطات البلدية ومؤسساتها غير قادرة أو غير راغبة في تقديم الخدمات الأساسية لسكان المدن [56] . وهناك العديد من المؤشرات للمدن الهشة ابرزها :

1 – المؤشرات الاقتصادية للمدن الهشة: وتشمل المؤشرات الاقتصادية ما يأتي [57]:

أ – عدم توازن التنمية الاقتصادية :

عندما تخضع السلطة للفوارق العرقية والمذهبية والدينية ينتج عنها عدم توازن في توزيع التنمية على الأقاليم والاهتمام بجهات محددة دون غيرها من خلال انعدام العدالة في (توزيع الخدمات بين الريف والحضر، تحسين فرص الوصول الى الخدمات ، الاهتمام سكان الاحياء الفقيرة).

ب – الفقر والتدهور الاقتصادي :

أن التدور الاقتصادي يجعل الدولة غير قادرة على تزويد مواطنيها بالخدمات الضرورية التي يحتاجونها وبالتالي زيادة الاحتكاك بينها وبين المواطنين ومن مظاهر التدهور الاقتصادي (العجز

الاقتصادي ، المديونة الحكومية للداخل او الخارج ، البطالة ، ضعف القوة الشرائية – انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، سيادة التضخم) .

2 - **المؤشرات السياسية والعسكرية للمدن الهشة** [58]**:**

تتمثل المؤشرات السياسية التي تعبر عن هشاشة سياسياً ومن اشكال تلك المؤشرات الفساد السياسي ،الصراع السياسي ، ضعف السلطة وعدم فاعليتها ، ضعف المشاركة الانتخابية والسياسية ، التضيق على الحريات ، المظاهرات والاحتجاجات ، الفوضى ، انتشار ظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات . الاضطهاد الديني ، التعذيب ، الإعدام ، التضيق على الصحافة ، انتشار السجون ، الاتجار بالبشر ، التغيب القسري .

ان المؤشرات العسكرية التي تعبر عن هشاشة المدن تتمثل في (الانقلابات العسكرية ، التشدد ، التمرد على السلطة ، انتشار الجماعات او المليشيات المسلحة ، التفجيرات ، كثرة الوفيات الناجمة عن الصراع ، الصراع الداخلي ، الانشقاقات ، انتشار الأسلحة بكافة أنواعها وخاصة الأسلحة الخفيفة بالدرجة الأولى ، الاحتجاجات ، السجناء السياسيين ، تدخل عسكري)[59].

3 - **المؤشرات الاجتماعية :** المؤشرات العامة للدولة الهشة [60] :

أ- **الضغوط السكانية :** الضغوط التي يتعرض لها السكان مثل الامراض أو الكوارث الطبيعية او المصطنعة بفعل الانسان والتي تكشف عدم امكانية الحكومات المحلية اوالمركزية على حماية المواطنين ومن تلك الضغوط (الأمراض ، سوء التغذية ، نقص الغذاء ، نقص المياه ، نمو السكان ، حجم الشباب ، معدل الوفيات ، الحرائق الطبيعية او المفتعلة ، الفيضانات ، الزلازل ..... الخ).

ب- **المظالم الجماعية :** تتعرض الدولة الى العديد من الضغوط عندما يوجد توتر وعنف بين الجماعات يحد من قدرة الدولة على تقديم خدمات الأمن لمواطنيها. وتشمل تلك الضغوط (التمييز العنصري ، الضعف ، عنف طائفي ، عنف عرقي ، عنف شعبي)

ت- **مشكلة النزوح :** هناك عدة ضغوط ترتبط بنزوح السكان، من خلال الضغط على الخدمات العامة وإمكانية ان تشكل تهديداً امنياً . وتشمل الضغوط (النزوح ، مخيمات النازحين داخليا ، الأمراض الناجمة عن النزوح ، نسبة اللجوء الداخلي ، القدرة على الاستيعاب) .

ث- **الهجرة :** يضطر المواطنين الى الهجرة لعدة أسباب منها قلة فرص العمل ،غياب العدالة الاجتماعية ، الإجراءات التعسفية للسلطة ، غياب سلطة القانون . وتشمل تلك الضغوط (نسبة الهجرة ، رأس المال البشري ، هجرة الكفاءات) .

ج- **الخدمات العامة :** ومن هذه المؤشرات ضعف الامن والنظام ، تدهور خدمات التعليم ، سوء البنية التحتية ، ضعف خدمات الانترنت او رداءتها ، تهالك خدمات الطرق والجسوراو تخلفها ، ضعف الرعاية الصحية الأولية ، عدم توفر الطاقة الكهربائية ، انتشار الجريمة.

سابعاً : ابعاد هشاشة المدن

حدد العلماء عددًا من أبعاد الهشاشة بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الطرق لرسم الخرائط لها. وقد تم اعتبار السلطة والقدرات والشرعية في الآونة الأخيرة بمثابة الأبعاد الرئيسية للهشاشة ، على الرغم من اختلاف التعريفات من حيث خصوصيتها، وقد تم تعريف السلطة على أنها السيطرة على العنف من قبل الدولة وبشكل أكثر تحديدًا على أنها قدرة الدولة على سن تشريعات ملزمة وممارسة القوة القسرية على أراضيها السيادية وتوفير المنافع العامة الأساسية وتوفير بيئة مستقرة وآمنة لمواطنيها .كما تم تعريف القدرة على أنها قدرة الدولة - أو فشلها - في توفير الخدمات الأساسية لجميع المواطنين وقدرتها على تعبئة الموارد وتوظيفها لتحقيق غايات منتجة ، وتم تعريف الشرعية بشكل ضيق على أنها مطالبة الدولة بأنها الفاعل الشرعي الوحيد وفرض قواعد ملزمة بشكل عام ، إلى تفسير أوسع تمتد فيه الشرعية إلى الديمقراطية الانتخابية ، فضلاً عن الديمقراطية والمدنية، وحماية حقوق الإنسان [61].

بالإضافة إلى هذه الأبعاد الأكثر شيوعًا أضاف باحثون آخرون الأمن والرفاهية (كمقياس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) كخصائص مهمة للهشاشة باعتبارها حالة ثابتة وقائمة على المؤسسات إلى حالة تراعي التماسك الاجتماعي للمجتمع أو ديناميكيات كيفية تفاعل الأفراد والجماعات مع بعضهم البعض والعلاقات التي تتشكل من هذه التفاعلات التي يؤدي إلى الهشاشة ، وهذا النهج يأخذ في الاعتبار الهشاشة في سلسلة متصلة مع المجتمعات التي تعاني من "فشل الحكومة المحلية والمركزية الشديد والصراع العنيف في أحد الأطراف ودرجات متفاوتة من الهشاشة في نقاط أخرى على طول السلسلة المتصلة[62] .

ثامناً- معالجة هشاشة المدن

ان المدن الهشة تعاني من جملة من التحديات والمشاكل وبالتالي لابد من العمل ووضع الحلول لمعالجة تلك التحديات التي تواجه المدن الهشة والعمل على جعلها مدن مرنة تستطيع التعامل مع كل التحديات بشكل موضوعي والحد من الاثار السلبية وتقوية قوى الجذب التي تجعل المدينة اكثر تماسكاً واندماجاً وتبعدها عن خطر الانهيار والوصول بها الى تقديم واجباتها الى سكانها وتلبية تطلعاتهم **(63)**

وهناك جملة من الخطوات الواجب اتباعها لمعالجة هشاشة المدن ابرزها يتعلق بالجانب السياسي وهي :

1- **المعالجة السياسية:** هناك العديد من الوسائل والحلول التي يمكننه معالجة المدن الهشة سياسياً ومنها اتباع الحكم الرشيد والذي يمكن تعريفه (بأنه الترتيبات المؤسساتية للدولة وصياغة القرارات والسياسات وتنفيذها لصالح الشعب[64]،كما يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه مجموعة القواعد التي يتم عن طريقها انفاذ القوة لمصلحة مجتمع معين ، وبالتالي فأن الحكومة تتصرف لصالح الافراد وعليها ان تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع واتخاذ القرارات في اطار من الصدق والشفافية ، بل وتكون الحكومة مسؤولة امام الشعب وهو ما يجعل هذا الحكم حكماً رشيداً [65] كما يعرف الحكم الرشيد بأنه الحكم القائم على الشفافية والمشاركة والانفتاح والمسائلة ودعم سيادة القانون ويتضمن هذا الحكم وضع الأولويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع ، كما يتضمن حقاً للتعبير للافراد الأكثر فقراً وضعفاً في المجتمع وضرورة الاخذ برأيهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار[66] .

كذلك العمل على اصلاح النظام السياسي لأن النظام السياسي المستودع والممر الاساس لعملية اصلاح وبناء الدولة، فكلما كان هذا النظام مصمماً بشكل يعكس استيعابه للدولة ومؤسساتها ومواطنيها، ككل وليس معبراً عن الخصوصيات الفردية والذاتية للجماعات والافراد، كلما كانت عملية البناء محفزة وفاعلة، إذ تتأثر كل المجالات والابعاد الاخرى المذكورة بطبيعة النظام السياسي، كالنمو الاقتصادي والاستجابة للمطالب والشفافية في الاداء[67].

كذلك تعتبر القيادة السياسية الفاعلة والوطنية هي الشرط السابق لعملية تصحيح ومعالجة اختلالات النظام السياسي، ولا يمكن ان تبنى الدول او اصلاح نظامها ومؤسساتها، دون وجود قيادة سياسية ناهضة وواعية وفاعلة، فالقيادة تعد مرتكز اساسي في بناء او اعادة بناء الدولة واصلاحها، بل الاهم من بين العوامل والمرتكزات [68] .

2- **المعالجة الاقتصادية :** ويتم ذلك من خلال وضع استراتيجية تنموية طويلة الأمد تمتد افاقها الى كل مفاصل الحياة وتتميز بقيم وخطط وأساليب إنتاجية وأوضاع اجتماعية وتقدم علمي جديد وتنمية مادية وفكرية وفق متطلبات الجيوبولتيك، اذ فلا يمكن ان يكون هناك تطور مادي من دون ان يرافقه تطور فكري وملازم له ، كما يتعذر ان يكون هناك ازدهار فكري دون أساس مادي يغذيه ويؤثر في اتجاهاته [69] .

ولابد من قيام السلطات المحلية في المدينة او السلطات المركزية بمجموعة من الحلول الاقتصادية لمعالجة الهشاشة الاقتصادية وابرز هذه الحلول : وضع خطة للإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية ورفع كفاءتها ، وضع خطط للإصلاح

الضريبي وتشخيص مواطن الخلل في اقتصاديات الدولة ، اطلاق استراتيجية شاملة للإصلاح المالي والنقدي وإصلاح النظام المصرفي وتحديثه ، خلق شراكة عادلة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما ، تفعيل دور القطاع الصناعي والزراعي [70] .

3- **المعالجة الاجتماعية :** وتتم من خلال الاندماج الاجتماعي وتعزيز المواطنة (فالاندماج هو عملية توحيد جماعات متباينة بعضها عن البعض الاخر ثقافياً واجتماعياً في اطار وحدة إقليمية ثم انشاء هوية قومية جامعة وهو عملية بناء مجتمع سياسي متناغم ثقافياً وسياسياً واجتماعياً) [71] ويتبلور الاندماج الاجتماعي في عدة جوانب أهمها تحقيق الانسجام والتجانس في العلاقات المجتمعية وتأسيس الولاء الوطني وتنميته بدلاً من الاهتمام بالولاءات الثانوية الضيقة ، فضلاً عن وجود إحساس مشترك بين أعضاء المجموعة [72] .

ان متطلبات الجيوبولتيك للدول هو رفع مستوى المواطنة بأعتبار عملية بناء المواطنة تعتمد على عدة عوامل ابرزها وجود ثقافة وطنية حديثة منفتحة على منجزات الفكر البشري وعلى تقدم العلم واتقانه كما تسهم الثقافة في جعل الفرد على مستوى عالي من الوعي السياسي ويقوم بدور فعال في النظام السياسي وبأساليب مختلفة كالمساهمة في الانتخابات بنشاط سياسي من خلال عضوية في حزب سياسي معين او جماعة ضغط على الحكومة وتقويم أدائها [73] .

كما يسهم العمل والإنتاج الاجتماعي في الحد من هشاشة المدن بوصفه انتاجاً اجتماعيا تعاونياً وهو الكيمياء الاجتماعية التي تتحول بواسطتها جماعة معينة من مستوى الملة الى مستوى الامة وتصبح بواسطته الجماعات المغلقة شعباً ويرتقي بتطوره المجتمع والارتقاء المدني [74] .

تاسعاً- المدن المرنة

ازدهر مفهوم المرونة في السنوات الأخيرة، من استخدامه المبكر في العلوم الهندسية والمادية إلى مجالات علم النفس والاقتصاد والبيئة ومؤخرًا في التنمية الدولية وحتى بناء السلام، كما اشارت الأمم المتحدة في مؤتمراتها للتنمية المستدامة مرارًا وتكرارًا إلى المرونة كمفهوم رئيسي للتنمية المستدامة. نتيجة لذلك تطور فهم المرونة ونضج كثيراً كما هو الحال مع الهشاشة [75] . ومما يزيد من أهمية هذا المفهوم هو (تركز اكثر من نصف سكان العالم في المدن في وقتنا الحاضر ، وبالتالي تتعرض المدن التي لا تتصف بخصائص المرونة الى خسائر كبيرة بشرية واقتصادية عند حدوث الكوارث ، ومن هنا لابد من امتلاك المعرفة الضرورية لتحديد جملة من المؤشرات التي من خلالها تحديد مدى تمتع المدن بالمرونة من الجوانب الإدارية والتخطيطية والتصميمية والحضرية للمدن مثل التكامل والشمولية والاستخدام للموارد والقوة وسرعة الاستجابة ، من اجل جعل المدن قادرة على الاستمرار في القيام بوظائفها بالشكل الأمثل مهما كانت الضغوط الزمنية فضلاً عن سرعة التعافي عند التعرض للصدمات والكوارث المختلفة) [76] .

لا يوجد تعريف موحد للمرونة، الا انها تعرف بشكل عام بأنها قدرة الأفراد والمنظمات والهياكل (بما في ذلك المدن) على التأقلم والتكيف والتعافي من الصدمات والضغوط ، بطريقة تقلل من الضعف العام لصدمات وضغوط مماثلة على المدى الطويل . ومع ذلك ، فإن المرونة تعرف على أنها القدرة على (الارتداد بشكل أفضل" ، والتي تركز على القدرة على التعلم من الخبرات السابقة وتحسين المؤسسات والأنظمة ، كما تم تعريف المرونة على أنها) قدرة المدن على العمل ، بحيث يعيش الناس ويعملون في المدن - لا سيما الفقراء والضعفاء - البقاء على قيد الحياة و الازدهار بغض النظر عن الضغوط أو الصدمات التي يواجهونها ، كما ان المرونة تحدث خلال إطار زمني طويل بدلاً من أن تكون نتيجة قصيرة المدى ، أو حالة نهائية يمكن تحقيقها بالكامل [77].

عاشراً– عوامل مرونة المدن:

1- تجهيز الخدمات الأساسية (البنية التحتية)

ان توفر البنية التحتية تعتبر اهم ضروريات الوظائف التي تقدمها المدن المرنة ، اذ ان نوعية البنية التحتية الجيدة واستمرار العمل على صيانتها وزيادة قدرتها على الصمود امام الصدمات والاجهادات هي انعكاس للقدرة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين . هذا العامل يمكن ان يقاس من خلال نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية ومياه الشرب بالانابيب او المياه الصحية المحسنة ، كذلك يمكن قياس هذا العامل من خلال طول مدة انقطاع التيار الكهربائي وعدد مرات تكراره ، كذلك عدد مرات انقطاع مياه الشرب ، مدى التجهيز والاستعداد للكوارث (خدمات الطوارئ ، احتياطي الشرطة ، نسبة الانفاق على الحريق ، معدل السرعة الزمنية للاستجابة ، مدى تجهيز مرافق العناية المركزة ، طاقة المأوى) [78] . إمكانية الوصول لكل انحاء المدينة عبر وسائط النقل المختلفة، تيسير وانسيابية حركة المشاة، تقليل النفايات ، استخدام الطاقة النظيفة [79] .

2- التماسك الاجتماعي والدعم الاجتماعي والمرونة الاجتماعية :

يعد الانسجام الاجتماعي احد اهم عوامل المرونة داخل المدن ، اذ يعد احد الأطر المعتمدة للتغلب على الاجهادات والصدمات التي تواجهها المدن ، حيث ان الانسجام داخل المجتمع او المجموعات يساعد على امتصاص الازمات والحد من العوامل التي تفاقم الصراع في فترات الصدمات التي تحدث للمدن ، كما للانسجام الاجتماعي دوراً كبيراً في التخفيف من التعرض للعنف الذي يعيق الانسجام والثقة الاجتماعية ، كذلك يؤدي الانسجام من تخفيف الآثار الناتجة عن العنف والصراعات[80]. اما فيما يخص الدعم الاجتماعي فأنه مستقلاً عن الانسجام الاجتماعي فالدعم والمساعدة الجماعية للأسر والافراد يتم التأكيد عليه باعتباره احد آليات الوصول للمرونة في ظروف المدينة الهشة من خلال العمل على ضبط سلوك الافراد والمجموعات غير المنضبطة ودمجهم في المجتمع المحلي وتعزيز الشراكة المجتمعية والمحافظة على هوية المجتمع [81] .

3- العدالة الاجتماعية :

ان العدالة الاجتماعية يمكن لها ان تحمي المدينة من الاضطرابات والأزمات التي تتعرض لها ، كما ان فقدان العدالة يمكن ان تصل بالمدينة الى الهشاشة ، فالعلاقة طردية بين العدالة الاجتماعية والمرونة داخل المدينة فكلما كان عدالة وانصاف اكبر ، ارتفعت نسبة مرونة المدينة ، وكلما غابت العدالة وعدم التكافئ في الفرص والخدمات الاجتماعية اتجهت المدينة نحو الهشاشة تدريجياً ، حيث ان العدالة الاجتماعية يمكن لها حماية المدينة من الصدمات او المخاطر التي تواجهها [82].

4- ضبط الامن:

ان وجود الامن وتحقيق العدالة وشفافية القضاء ونزاهته تعد من اهم العوامل التي تساهم في مرونة واستدامة المدن ، اذا تؤدي ثقة المواطنين برجال الامن والقانون الى تعاون مجتمعي واسع مع العدالة ، ومنح المؤسسة الحكومية شرعية اكبر ،التي يشكل غيابها ابرز المشاكل التي تؤدي الى العنف الحضري . ومن مؤشرات المدن الامنة هي مؤشرات الامن الرقمي والامن الصحي وتوافر البنى التحتية [83] . اما المدن الهشة فأنها تعاني من غياب او انعدام الامن وانعدام العدالة الاجتماعية وشفافية القضاء والقانون وهذه العوامل مجتمعة تزعزع ثقة المواطن بالمؤسسات الحكومية المحلية والمركزية .

5- الحماية الاجتماعية والامن الاقتصادي:

ان التأمين المجتمعي والادخار والحماية الاجتماعية يمكن ان تسهم في مساعدة الاحياء والاسر الفقيرة وزيادة تماسكها امام الصدمات والأزمات ، حيث اثبتت برامج الحماية والتأمين الاجتماعي على انها فعالة ولاسيما المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة ، كما اثبتت القروض الاقتصادية والتمويل الصغير بقدرتها على تعزيز قدرة الأشخاص من ذوي الدخل المحدود للوصول الى السلع والخدمات في المدن [84].

6- التعاون بين المجتمع والسلطة المحلية مع الحكومة الوطنية :

أن التعاون بين المجتمع المحلي والسلطة المحلية وخاصة في المناطق الحضرية ذات الازمات والعنف المتكرر يشكل ابرز آليات مواجهة الاجهاد والصدمات التي تتعرض لها المدينة والتخفيف من حدتها ، من خلال دعم الحكومة لخطط سلامة التجدد الحضري وبدعم من المؤسسات او الشركات الخاصة بعد وقوع الصدمة او الكارثة ، وكذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص الإصلاحات السياسية التي تتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص [85].

الاستنتاجات

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات واهما:

1- يعد مفهوم المدن الهشة من المواضيع الحديثة نسبياً ، وقد كان يطلق على المدن الهشة بـ(المدن الفاشلة)، والمدن الهشة وحدات تفتقر الى الترابط وتعاني السلطة فيها بعدم القدرة او الرغبة لأنجاز العقد الاجتماعي ، كما ان المدن الهشة تتصف وظائفها الأساسية بتدهورها السريع وتآكلها نتيجة للتراكم الكبير للمخاطر الخارجية والداخلية ، وهذه المخاطر قد تكون (سياسية ، اجتماعية ، بيئية ، اقتصادية) ويعتمد المواطنون على انفسهم لتلبيت احتياجاتهم وهذه المدن تدار من قبل سلطات معقدة ذو نظام متداخل بين الدولة والا دولة، وتعاني من سطوت المليشيات والعصابات والمجرمين.
2- أمّا المدن المرنة ازدهر مفهومها في السنوات الأخيرة، من خلال استخدامه المبكر في العلوم الهندسية والمادية إلى مجالات علم النفس والاقتصاد والبيئة ومؤخرًا في التنمية الدولية وحتى بناء السلام، كما اشارت الأمم المتحدة في مؤتمراتها للتنمية المستدامة مرارًا وتكرارًا إلى المرونة كمفهوم رئيسي للتنمية المستدامة
3- إنّ المدن الهشة لا تخضع كامل أراضيها لسيطرتها العسكرية والامنية وارتفاع معدل العنف الاجرامي والسياسي الصراعات التي تعاني منها المدن وخاصة الصراعات العرقية والدينية والثقافية والطائفية.
4- إن ابرز الضغوط التي تسبب هشاشة المدينة هي التحضر السريع ، والهجرة الجماعية للناس إلى المدن ومن ثمّ تشكيل ضغط كبير على وظائف المدينة وخدماتها عجزها عن قيامها بوظائفها الأساسية. فضلاً عن العوامل الأخرى التي لها الأثر الكبير في زيادة هشاشة المدن وهي الفساد الإداري والتهميش الاجتماعي والعنف فقدان الامن وضعف الحالة الصحية.
5- إنّ أبرز العوامل التي تساعد على مرونة المدينة هي تقديمها الوظائف الأساسية للسكان وضبط الامن والعدالة الاجتماعية وتساوي الفرص والامن الاقتصادي والتعاون بين السلطات المحلية والمجتمع .

قائمة الهوامش والمصادر

(1) علي احمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ، ط1، دار الفكر العربي للطبع والنشر ، القاهرة ، مصر ، 1998، ص 31 .
(2) جاسم سلطان ، الجغرافيا والحلم العربي القادم (جيوبولتيك عندما تتحدث الجغرافيا)، مطبعة تمكين للأبحاث والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2013 ، ص 85 .
(3) عبد المنعم عبد الوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية ، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتيكس والجغرافية السياسية، ط1 ، وكالة المطبوعات للنشر والتوزيع، الكويت، بلا سنة، ص 140.
(4) سيروان عارب صادق سيان، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2011، ص 39 .
(5) نافع ناصر القصاب و زملاؤه ، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، بلا تأريخ، ص 15 .
(6) محمد ابراهيم فضة ، مشكلات العلاقات الدولية : دور الجيوسياسة و الجيوستراتيجية في السياسة الخارجية ، شركة المطابع النموذجية ، عمان،1982،ص 12 .

(7) فايز محمد العيسوي،الجغرافية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، بلا تأريخ ، ص 33 .
(8) عبد المنعم عبد الوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية ، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1977، ص 120.
(9) رسل فيلفوج ، انزل بيرسي ، الجيوبلتيكا ، ترجمة يوسف مجلي ولويس إسكندر ، الكرنك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1942 ، ص 14.
(10) ابن منظور ، لسان العرب ، ج 15 ، ط3 ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ،1999، ص 94 .
(11) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، ط4، الإدارة العامة للمعجمات وأحياء التراث القاهرة ، مصر، ص 986 .
(12) المعجم الوسيط ، المصدر نفسه ، ص 986 .
(*) صندو السلام (Fund for Peace) هي مؤسسة غير ربحية مقرها في واشنطن تأسست سنة 1957، تعمل على منع الصراعات العنيفة و، عن طريق البحوث غير الحكومية والمؤسسات التعليمية، صندوق السلام يعمل نحو تحقيق الأمن والتنمية المستدامة في الدول الفاشلة من خلال التركيز على تقييم الصراعات والإنذار المبكر، والتهديدات العابرة للحدود الوطنية، وحفظ السلام، والأمن وحقوق الإنسان. ويقوم الصندوق ببرامج في نيجيريا، أوغندا، وليبيريا. ويعمل في قطاع الأعمال الخاصة في مناطق النزاع لتأمين أفضل مصالح للشركات والسكان المحليين وحكوماتهم، ينشر صندوق السلام (FFP) سنوياً مؤشر الدول الهشة لتستخدم من قبل الباحثين والمعلمين والحكومات في جميع أنحاء العالم.
(13) نبيل حسين ، مؤشرات الدولة الهشة في الرأي العام العربي ، مجلة سياسات عربية ،الدوحة، العدد (37)، اذار 2019، ص 116.
(14) المؤتمر العربي 2017 /2018 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام العربي ، الدوحة: أيار/ مايو (2018) ، منشور على الرابط :https: //bit.ly/2ladHMF
(15) عدنان سمير دهيرب ، التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة ، مجلة الباحث الإعلامي ، جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، العدد (45-44)،2019 ، ص 73 .
(16) OECD, Organisation for Economic Co-operation and Development. 3 Xavier Rouha, "Etats fragiles population en danger", Dimension, no. 3 (Mars- Avril 2010),pp 5-7.
(17) OECD ,States of Fragility, Understanding Violence, OECD Publishing, Paris,2016,p21. http://dx.doi.org/10.1787/9789264267213-en.
(18) نبيل حسين ، مصدر سابق ، ص 16 .
(19) اليكساندر بيتيس ، هشاشة الدول ووضع اللاجئين ، جامعة أكسفورد ، بريطانيا ، مركز دراسات اللاجئين ، 2013 ، ص 4.
(20) للاطلاع على المزيد من المعلومات والمهام للمعهد على الرابط : https://emirate.wiki/wiki/Igarap%C3%A9_Institute
(21) Robert Muggah,, Urban governance in fragile cities,journal Gsdrc,No 46 , July 2016, P.1
(22) Future conflict and urban resilience : بحث منشور على الرابط : http://www.fletcherforum.org/wp-content/uploads/2012/09/Kilcullen.pdf
(23) Selby, J. D., & Desouza, K. C. Fragile cities in the developed world: A conceptual framework. *Cities* ,(2019),P.180-187.
(24) Kilcullen, D, The city as a system: Future conflict and urban resilience. Fletcher Forum 36 , 2012, http://www.fletcherforum.org/wp-content/uploads/2012/09/Kilcullen.pdf

Citiscope. (February 2016). New research ranks world´s most fragile cities. (25) http://citiscope.org/citisignals/2016/new-research-ranks-worlds-most-fragile-cities

Muggah, R, Researching the urban dilemma: Urbanisation, poverty and violence. Ottawa: IDRC/DFID, (2012 (26) https://www.idrc.ca/sites/default/files/sp/Images/Researching-the-Urban-Dilemma-Baseline-study.pdf.

PR ,Robert Muggah's TED Talk: How are some fragile cities tackling their worst problems,2016, http://www.npr.org/2016/01/08/462282897/how-are-some-fragile-cities-tackling-their-worst-problem. (27)

world bank ,world development report, oxford university press,Washington D.C (28) ,1997 ,p 102 .

(29) ايثار عبود كاظم الفتلي ، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2009 ، ص 10 .

(30) عياد محمد علي باش ، الفساد الحكومي في الدولة النامية أسبابه واثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية، المجلد (5) العدد (3) 2002 ، ص 203 .

(31) منير الحمش ، الاقتصاد السياسي – الفساد – الإصلاح – التنمية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2006 ، ص 14 .

(32) ناصر عبيد الناصر ، ظاهرة الفساد ، مطبعة دار المدى ، دمشق ، سوريا ، 2002 ، ص 67 .

(33) المرسي السيد حجازي ، مصدر سابق ، ص 24 .

(34) كلية التخطيط العمراني ، جامعة الكوفة ، تحديات الاستدامة في المدن العراقية نحو استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية المستدامة ، المؤتمر العلمي الثالث ، 2017 ، ص 380 -384 .

(35) منظمة الصحة العالمية ، الوقاية من الاضطرابات النفسية التدخلات الفعالة والخيارات السياسية ، مطبعة توشكي ، القاهرة ، 2004 ، ص 30-31 .

(36) رسول الجابري ، عملية التحضر في الوطن العربي بين الطموح والازمة ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، القاهرة ، المجلد (2)، العدد(4)، 1986 ، ص 63-64 .

(37) وليم جيرالد بيريز ، مجتمع المدينة في البلاد النامية ، ترجمة محمد محمود الجوهري ، مطبعة دار النهضة ، القاهرة ، 1989 ، ص 31 .

Priedmann, john,Urban transition,Londan,1975,p6. (38)

(39) ماهر عبد الواحد عزيز ، التطور الحضري في مدينة أربيل ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص 30 .

caroline moser , cathy mcllwaine (new frontiers in twenty – first century urban conflict and violence) environment and urbanization , vol.26, No .2, 2014, pp 331-344. (40)

(41) محسن عوض ، قضايا التهميش والوصول الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي،المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس، 2012 ، ص ، 28 .

(42) هاني جرجس عياد ، الاستبعاد الاجتماعي ، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، 2012 ، ص 113 . بحث منشور على الرابط الاتي (http://sosio.montadarabi.com.)

(43) سلام احمد الجنابي ، التهميش الاجتماعي وعلاقته بالاتجاهات نحو الموت والاحساس بالخلود الرمز لدى تدريسي الجامعة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2014 ، ص 17 .

OECD, States of Fragility: Understanding Violence, OECD Publishing, Paris, 2016, p22. (44)

(45) OECD, States of Fragility 2016: Understanding Violence, OECD Publishing, Paris ,(2016).p27. http://dx.doi.org/10.1787/9789264267213-en
(46) بالقاسم العباس ، تحليل البطالة ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، السنة الخامسة ، العدد الثامن ، الكويت ، 2006 ، ص 2 .
(47) خلف فليح حسن ، الاقتصاد الكلي ، مطبعة عالم الكتب الحديث ، اربد ، الأردن ، 2007 ، ص 335 .
(48) كلية التخطيط العمراني ، جامعة الكوفة ، تحديات الاستدامة في المدن العراقية نحو استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية المستدامة ، مصدر سابق، 2017 ، ص 380-384 .
(49) عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص 272 .
(50) عجيل تركي الظاهر ، التحليل المكاني لمركز الرعاية الصحية الأولية في محافظة الجهراء ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد (22) العدد (3) جامعة الكويت ، الكويت ، 2004، ص 665 .
(51) عباس فاضل السعدي ، مصدر سابق ، ص 55 .
(52) عبد علي الخفاف ، محمد عقله المومني ، جغرافية السكان ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص 289 .
(53) البنك الدولي ، تدني جودة الرعاية الصحية يزيد عبئ المرض والتكاليف الصحية في العالم ، 2018 ، بحث منشور على الرابط .
Albankaldawli.org/ar/news/press/2018/07/05/low-quality-healthcare-is-increasing-the-burden-of-illness-and-health-costs-globally.
(54) اياد العنبر، إسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة -،حولية المنتدى للدراسات الانسانية ، العراق، المجلد (1)،(العدد(19)، 2014 ،ص 157-188 .
(55) اياد العنبر، إسحق يعقوب محمد ، المصدر السابق ، 157 – 188 .
(56) Muggah, R, A manifesto for the fragile city. Journal of International Affairs,2015. http://www.gsdrc.org/document-library/a-manifesto-for-the-fragile-city/
(57) مفهوم الدولة الفاشلة بحث منشور على الموقع :http://elaph.com/Web/NewsPapers/2010/7/576138.html#sthash.SxXKfOJ5.dpuf
(58) باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر الدول الهشة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،بغداد ، 2021 ، ص 5 .
(59) باسم علي خريسان ، مصدر سابق ، ص 5 .
(60) مؤسسة صندوق السلام على الرابط : /http://global.fundforpeace.org
(61) Alexandra Ivanovic, Louise Bosetti, Menaal Munshey ,Fragility, Risk, and Resilience: A Review of Existing Frameworks, United Nations University , Tokyo, Japan, 2016, p 2.
(62) Charles T. Call examines gaps in capacity, legitimacy and security. He considers security gaps exist where states do not provide minimal levels of security in the face of organized armed groups, 2010.p 304-309.
(63) مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة المثنى ، 2018 ، ص 215 .
(64) لياس شوبار ، جوادي عصام ، الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي في الدول العربية ، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية جامعة زيان عاشور ، الجزائر ، العدد (3)، 2012 ، ص 5 .

(65) بسام عبدالله البسام ، الحوكمة الرشيدة ، دراسة حالة العربية السعودية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، العددان ، (67-68) 2014 ، ص 178 .
(66) لياس شوبار ، جوادي عصام ، مصدر سابق ، ص 5 .
(67) بناء الدولة واستحقاقات معالجة اختلالات النظام السياسي في العراق ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2022، بحث منشور على الرابط :https://www.mcsr.net/news746
(68) ورشاني شهيناز ، الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الإدارة المحلية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، 2015 ، ص 27-28 .
(69) مظهر محمد صالح واخرون ، الملف الاقتصادي ، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بابل ، 2009 ، ص 495 .
(70) مروة سامي جودة ، مصدر سابق ، ص -ص 225-229 .
(71) وليد سالم محمد ، تعايش الثقافات وتكوين الهوية ، مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (1)، العدد(20) السنة (6)، 2013، ص 270 .
(72) احمد عبد الرزاق محمد الرشيد ، مشكلة الاندماج الوطني في اوغندا ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2015 ، ص 20-21 .
(73) مهدي الحافظ ، الان والغد في الاقتصاد والسياسة ، ط 1 ، منشورات الجمل ، بغداد ، 2009 ، ص 222 .
(74) وليد سالم محمد ، مصدر سابق ، ص 131 .
(75) Surjan, Akhilesh, Sharma, Anshu, and Rajib Shaw. "Chapter 2, Understanding Urban Resilience" in Shaw, Rajib and Anshu Sharma (eds), Climate and Disaster Resilience in Cities (Community, Environment and Disaster Risk Management, Volume 6), Emerald Group Publishing Limited, 2011, pp.17-45.
(76) عبد الحفيظ المودي ، المدينة المرنة المفهوم واهمية التطبيق على المدن الليبية ، المؤتمر الهندسي الثاني لنقابة المهن الهندسية ، الزاوية ، ليبيا ، 2019 ، ص 227 .
(77) Alexandra Ivanovic, Louise Bosetti, Menaal Munshey ,Fragility, Risk, and Resilience: A Review of Existing Frameworks, United Nations University , Tokyo, Japan, 2016, p 4.
(78) كلية التخطيط العمراني ، جامعة الكوفة ، تحديات الاستدامة في المدن العراقية نحو استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية المستدامة ، مصدر سابق، ص 384 -389
(79) محسن صلاح الدين يوسف ، التخطيط المستدام كمدخل لمواجهة المتغييرات المتسيارعة في مدينة القرن 21 :حالة مدينة الرياض، السجل العلمي لمؤتمر التقنية والاستدامة في العمران، الرياض ، 2010 ،688،671.
(80) المؤتمر الإقليمي لمرونة المناطق الحضرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مصدر سابق ، ص 25 .
(81) احمد عبد الكريم احمد ، القيم المضافة في نهج التحول لمدن مرنة ،بحث منشور على الرابط http://www.JUR_Volume 36_Issue 1_Pages 31-44.pdf
(82) تحديات الاستدامة في المدن العراقية نحو استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية المستدامة ، مصدر سابق، ص 384 -389
(83) احمد عبد الكريم احمد ، القيم المضافة في نهج التحول لمدن مرنة ،بحث منشور على الرابط http://www.JUR_Volume 36_Issue 1_Pages 31-44.pdf
(84) تحديات الاستدامة في المدن العراقية نحو استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية المستدامة ، مصدر سابق ، ص 384،389 .
(85) المؤتمر الإقليمي لمرونة المناطق الحضرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مصدر سابق ، ص 21 .